

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الغاية 16.7: كفاءة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

المؤشر 16.7.1: نسبة الوظائف (حسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني

تغطي هذه البيانات الوصفية الجزء (أ) من هذا المؤشر: نسبة الوظائف (حسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني

## المعلومات المؤسسية

المنظمة الراعية:

مركز الحوكمة في أوسلو التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي

## المفاهيم والتعاريف

التعريف:

تركز هذه البيانات الوصفية على أول مكون فرعي من المؤشر 16.7.1، ألا وهو الوظائف في الهيئات التشريعية الوطنية التي يشغلها أفرادًا من كل واحدة من الفئات السكانية المستهدفة (حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية ذات الصلة بالسياق).

ويهدف العنصر التشريعي الفرعي للمؤشر 16.7.1 إلى قياس مدى تمثيل الأفراد الذين يشغلون وظائف اتخاذ القرار الأساسية لعامة السكان في الهيئات التشريعية الوطنية. على وجه الخصوص، يقيس هذا المؤشر التمثيل النسبي للمجموعات السكانية المختلفة (النساء، الفئات العمرية) في السكان الوطنيين فيما بين الأفراد الذين يشغلون الوظائف التالية في الهيئات التشريعية الوطنية: (1) الأعضاء (2) والرؤساء (3) ورؤساء اللجان الدائمة المسؤولين عن الحوافظ التالية: الشؤون الخارجية والدفاع

والمالية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، ينظر في الأحكام الانتخابية والدستورية التي اعتمدها البلدان لضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية ذات الصلة بالسياق في الهيئات التشريعية.

## الأساس المنطقي:

### مفهوم التمثيل

ثمة نهج مختلفة لمفهوم التمثيل في البرلمان، مع اثنين من أكثر التمثيلات المعروفة على نطاق واسع وهما التمثيل الوصفي والتمثيل الموضوعي (Bird, 2003; Floor Eelbode, 2010). ويُعنى التمثيل الوصفي بمدى عكس تشكيل البرلمان مختلف المجموعات المختلفة الاجتماعية – الديمغرافية في السكان الوطنيين. أما التمثيل الموضوعي، فيُعنى بمدى عمل البرلمان لمصلحة مجموعات سكانية معينة (بغض النظر عن أعضاء البرلمان يعتبرون أنفسهم أعضاءً في هذه المجموعات. يركز المؤشر 16.7.1 على التمثيل الوصفي. والافتراض الأساسي هو أنه عندما يعكس البرلمان التنوع الاجتماعي لأي أمة، قد يؤدي ذلك إلى زيادة مشروعية البرلمان بنظر الناخبين، بما أنّ الأعضاء يشبهون الأشخاص الذين يمثلونهم فيما يتعلق بالجنس والعمر والعرق والإعاقة. وتبين أن التمثيل الوصفي يرتبط بمستويات عالية من الثقة بالمؤسسات العامة، بما أن الناس يشعرون بأنهم أقرب إلى الممثلين المنتخبين الذين يشبهونهم وينظرون إلى الهيئات السياسية الممثلة تمثيلاً أكثر وضوحاً مع تحسين نوعية القرارات المتعلقة بالسياسات والصاقتها، ويتأثر أقل لا لزوم له في المصالح الخاصة على اتخاذ القرارات<sup>1</sup>. ويجب بالتالي أن يعزز التمثيل الوصفي التأثير الموضوعي للمجموعات السكانية.

وتقيس منهجية هذا المؤشر التمثيل في عملية اتخاذ القرار البرلماني فيما يتعلق بجنس أعضاء البرلمان وعمرهم. ويحدد مدى تتناسب نسبة النساء الأعضاء في البرلمان ونسبة الشباب من أعضاء البرلمان مع نسبة هذه الفئات في المجتمع ككل.

ويُعتمد نهج مختلف فيما يتعلق بحالة الإعاقة والفئة السكانية يركز على الأحكام الانتخابية والدستورية التي تضمن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومختلف الفئات السكانية في البرلمانات الوطنية. (راجع "التعليقات ومحدودية المؤشر").

### "وظائف اتخاذ القرار" في البرلمانات الوطنية

يركّز الهدف 1.7.1 على اتخاذ القرار وإلى أي مدى يستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي. وبهدف تحقيق هذا المؤشر، تم تحديد ثلاث وظائف لأهميتها في اتخاذ القرار والقيادة: أعضاء البرلمان ورئيس البرلمان ورؤساء اللجان الدائمة. وبشكل عام، يمكن وصف سلطة اتخاذ القرار لدى الأفراد الذين يشغلون هذه الوظائف بما يلي:

<sup>1</sup> راجع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2017)

- يؤدي أعضاء البرلمان أدوارًا هامة في عملية اتخاذ القرارات العامة من خلال التصويت على القوانين ومساءلة الحكومة.
- يتراأس رئيس المجلس التشريعي فعاليات البرلمان ويؤدي عادةً دورًا مهمًا في وضع جدول عمل البرلمان وتنظيم أعمال البرلمان. ويكون رئيس البرلمان مسؤولًا عن ضمان سير الأعمال البرلمانية على نحو منصف وفعال وعن حماية استقلالية الهيئة التشريعية فيما يتعلق بفروع الحكومة الأخرى.
- يتراأس رؤساء اللجان عمل اللجان النيابية. وعادةً، يكون تأثيرها كبيرًا في جدول أعمال اللجنة وعملها، بما في ذلك الأعمال التشريعية والرقابية المضطلع بها. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يشارك رؤساء اللجان في مجالس الإدارة أو المكاتب التي توجه عمل البرلمان العام. وبما أن عدد اللجان الدائمة وولاياتها تختلف بين البرلمانات، من أجل تحسين نوعية البيانات وزيادة القابلية للمقارنة، يأخذ هذا المؤشر بالاعتبار خمس لجان دائمة فحسب: الشؤون الخارجية والدفاع والمالية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين (راجع "التعليقات ومحدودية المؤشر").

### التمثيل السياسي وتفصيل الأبعاد

يدعو هذا المؤشر إلى تفصيل الوظائف حسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية ذات الصلة بالسياق. وتتضمن الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان أحكامًا بشأن تعزيز فرص المشاركة السياسية للأفراد والجماعات الذين يتمتعون بهذه الخصائص:

### الحق في وفرصة المشاركة في الشؤون العامة:

تنص المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على "الحق والفرصة، من دون أي تمييز من أي نوع، مثل العرق أو اللون أو النوع الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الممتلكات، أو المولد، أو أي مركز آخر، في تسيير الشؤون العامة، مباشرة أو من خلال ممثلين يُختارون بحرية."

### العمر

يحث قرار مجلس الأمن رقم 2250 الصادر في العام 2015 الدول الأعضاء على النظر في طرق زيادة التمثيل الشامل للشباب في اتخاذ القرار على جميع المستويات في المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية وآليات منع نشوب النزاعات وحلها ومكافحة التطرف العنيف.

## الجنس

يحث قرار مجلس الأمن رقم 1325 الصادر في العام 2000 والقرارات الستة الداعمة فيما بين عامي 2000 و2013 بشأن المرأة والسلام والأمن الدول الأعضاء على زيادة عدد النساء على كل مستويات مؤسسات اتخاذ القرار. وتوفّر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 الأساس لتحقيق المساواة بين النساء والرجال من خلال كفالة الوصول المتساوي للمرأة والفرص المتكافئة فيما يتعلق بالحياة السياسية والعامة بما في ذلك الحق في التصويت والترشح للانتخابات وشغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية (المادة 7). وتوافق الدول الأطراف على اتخاذ كل التدابير المناسبة للتغلب على التمييز التاريخي ضد المرأة وتخطي العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار (المادة 8)، بما في ذلك التشريعات والتدابير الخاصة المؤقتة (المادة 4).

## الحالة العرقية أو الأقلية

يضمن إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (1992) والإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007) أن الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات والشعوب الأصلية يتمتعون بحق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.

## حالة الإعاقة

تدعو اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) الدول الأطراف إلى ضمان إمكانية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل وفعال في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يُختارون بحرية، بما في ذلك الحق والفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة المتاحة للتصويت وأن يتم انتخابهم. ويوصي القرار 2155 (2017) الصادر عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بشأن الحقوق السياسية للمعوقين البلدان بالنظر في إنشاء نظام حصص لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات البرلمانية والمحلية بهدف زيادة المشاركة والتمثيل.

## المفهوم

يستند المؤشر إلى المفاهيم والمصطلحات الأساسية التالية:

- **الهيئة التشريعية الوطنية:** الهيئة التشريعية (وتسمى أيضًا "الجمعية" أو "البرلمان") هي فرع متعدد الأعضاء من الحكومة ينظر في القضايا العامة ويسن القوانين ويشرف على السلطة التنفيذية.
- **البرلمانات الأحادية / البرلمانات المؤلفة من مجلسين:** يمكن أن تتألف الهيئة التشريعية من غرفة واحدة (برلمان أحادي) أو غرفتين (برلمان مؤلف من مجلسين). وينص القانون الأساسي للهيئة التشريعية على تنظيمها. حول العالم، 59 في المئة من البلدان لديها هيئات تشريعية أحادية، فيما 41 في المئة المتبقية من البلدان لديها هيئات تشريعية تتألف من مجلسين<sup>2</sup>. وللسماح بإجراء تحليل شامل، ينظر هذا المؤشر في كلا الغرفتين في البرلمانات المؤلفة من مجلسين.
- **عضو البرلمان:** هو شخص يكون رسميًا عضوًا منتخبًا أو معينًا في هيئة تشريعية وطنية. وتنتظر هذه البيانات الوصفية بكل أعضاء الغرفة الدنيا والعليا بغض النظر عن الطريقة المختارة (الانتخاب المباشر، الانتخاب والتعيين غير المباشرين).
- **المتحدث:** المتحدث (ويسمى أيضًا "رئيس" الهيئة التشريعية) هو رئيس الهيئة التشريعية.
- **اللجنة الدائمة:** يتم إنشاؤها طوال فترة الهيئة التشريعية، وتتماشى عمومًا مع مجالات السياسات العامة للإيرادات الحكومية الأساسية. وبهدف تحقيق مؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.7.1 (أ)، يُنظر في اللجان الدائمة المسؤولة عن الحوافز الخمس التالية: الشؤون الخارجية والدفاع والمالية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.
- **رئيس اللجنة الدائمة:** شخص معين ليتزأس عمل لجنة دائمة، ويتم اختياره من خلال الترشيح من أحزاب سياسية أو الانتخاب من أعضاء البرلمان أو التعيين من المتحدث أو وسائل أخرى.
- **الإعاقة:** الإعاقات البدنية أو العقلية أو الذهنية أو الحسية الطويلة الأمد، التي، بالتفاعل مع مختلف الحواجز، تحول دون مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين<sup>3</sup>
- **الفئة السكانية:** عدد السكان في بلد ما يتألف من الفئات السكانية المختلفة يمكن تحديدها وفقًا لحالة التمييز العنصري أو الإثني أو اللغة وحالة الهجرة والانتماء الديني والميول الجنسية وحالة الإعاقة (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا). ويعتمد المؤشر تعريف واسع للجماعات السكانية، لا يقتصر على الأقليات<sup>4</sup> والشعوب الأصلية<sup>5</sup> بهدف التقاط كل الفئات ذات الصلة على الصعيد الوطني التي يتعقبها برلمان وطني معين، الأمر الذي يعتمد على التدابير

<sup>2</sup> المرجع: هيكلية البرلمانات وقاعدة بيانات الإتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الوطنية

[https://data.ipu.org/compare?field=country%3A%3Afield\\_structure\\_of\\_parliament#pie](https://data.ipu.org/compare?field=country%3A%3Afield_structure_of_parliament#pie)

<sup>3</sup> الجمعية العمومية للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: القرار / الصادر عن الجمعية العمومية 24 كانون الثاني يناير 2007،

A/RES/61/106، المتوفر على <http://www.refworld.org/docid/45f973632.html>

<sup>4</sup> مجموعة الأقليات: مجموعة أقل من الناحية العددية من بقية سكان الدولة، في وظيفة غير مهيمنة، يتسم أعضاؤها – من رعايا الدولة - بخصائص إثنية أو دينية أو لغوية مختلفة عن مثيلاتها لدى باقي السكان، وبيبيون، وإن كان ذلك ضمنياً، شعوراً بالتضامن، موجّهاً نحو الحفاظ على ثقافتها وتقاليدها ودياناتها ولغتها. المرجع: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الأقليات: المعايير والإرشادات الدولية للتنفيذ 2010،

HR/PUB/10/3، <<http://www.refworld.org/docid/4db80ca52.html>>

<sup>5</sup> الشعوب الأصلية: الشعوب في البلدان المستقلة التي تعتبر شعوباً أصلية بسبب تحدرها من أصل السكان الذين كانوا يقطنون البلد أو إقليمياً جغرافياً ينتمي إليه البلد وقت غزو أو استعمار الدولة أو وقت رسم حدودها الحالية، والتي، أياً كان مركزها القانوني، لا تزال تحتفظ ببعض أو بكامل نظمها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بها. المرجع: اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1998 (رقم 169)

الدستورية والانتخابية لضمان تمثيل فئات معينة. وتطال هذه التدابير أحياناً فئات غير "الأقليات" كالفئات المهنية<sup>6</sup> على سبيل المثال.

## التعليقات والقيود:

### قياس التمثيل

- جرى الطعن في أهمية التمثيل الوصفي بطرق مختلفة. أولاً، يُطرح سؤال عن ما ومن يجب أن يُمثّل في الهيئة التشريعية، لماذا يجب التركيز على فئات معينة (النساء والشباب والأقليات إلخ) دون غيرها (الفقراء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والفئات العرقية التي قد لا يكون معترف بها رسمياً إلخ)؟ ثانياً، قد يُعتبر مفهوم التمثيل الوصفي خطراً إذا كان يمنع المواطنين من اختيار ممثليهم الذين لا يشبهونهم. فأحد المبادئ الأساسية للديمقراطية هي حرية الاختيار في صندوق الاقتراع، وإذا كان لا بد من التصويت لشخص من جنسكم أو عرقكم، بالتالي تكون الحرية المتأصلة مقيدة. ثالثاً، ينطوي التمثيل الوصفي على خطر أن يصبح غاية بحد ذاته في نهاية المطاف. ولا يجب أن تنتهي الشواغل المتعلقة بالتمثيل الفعال ما إن يكون لدى البرلمان العدد المناسب من الأعضاء لكل مجموعة من الأقليات. في هذه المرحلة، يجب أن تكون الشواغل بشأن التمثيل السياسي الملائم مجرد بداية. يجب أن يكون هؤلاء الأعضاء قادرين على التعبير عن شواغل الأقليات، وأن تُتاح لهم الفرص نفسها للتأثير في السياسة العامة كأعضاء آخرين. وعلى الرغم من ذلك، إذا كان البرلمان لا يضم أي امرأة أو شباب أو أقليات إلخ أو كان يضم قلة قليلة منهم، قد يكون ذلك علامة مقلقة على عدم الاستماع إلى مصالحهم.<sup>7</sup>
- يجب أن يسير التمثيل جنباً إلى جنب مع المشاركة ومع كلا المفهومين اللذين يشكلان جزءاً من الهدف 16.7. فمن دون إتاحة فرص حقيقية للمواطنين للمشاركة في اتخاذ القرار البرلماني، من غير المرجح أن يؤدي التمثيل وحده إلى سيطرة شعبية فعالة على الحكومة، أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية (المركز الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، 2013).
- يوفّر عمر وجنس الأفراد الذين يشغلون وظائف اتخاذ القرار في البرلمان مؤشراً على المستوى الرمزي للطريقة التي يتم بها تقاسم السلطة داخل هذه المؤسسة. إلا أنه ليس هناك ما يؤكد أنه إذا كان متحدث أو رئيس لجنة شاباً (أو كبيراً في السن)، رجلاً (أو امرأة) أو ينتمي أو تنتمي إلى مجموعة أقليات، سيبرز / تبرز القضايا التي تهم الفئات ذات السمات الاجتماعية - الديمغرافية نفسها.
- يتيح تتبع سن أعضاء البرلمان قياس تمثيل الشباب في البرلمان. لكن، في معظم البرلمانات حول العالم، تعتبر المناصب القيادية كالمتمحدث ورؤساء اللجان الدائمة ووظائف عليا تتطلب خبرة كبيرة وتُمنح الاعتراف بالإنجاز

<sup>6</sup> على سبيل المثال، يحفظ قانون مصر الانتخابي 50 في المئة من المقاعد في مجلس الشعب "للعاملين والمزارعين"  
<sup>7</sup> الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أسئلة متكررة عن تمثيل الأقليات والشعوب الأصلية في البرلمان" (2008) في "تعزيز البرلمانات الشاملة: تمثيل الأقليات والشعوب الأصلية في البرلمان".

البرلماني. هذا يعني أن من غير المرجح أن يشغل هذه الوظائف بطبيعتها أعضاء نقل أعمارهم عن فئة الشباب العمرية البالغة "45 عامًا وما دون". على هذا النحو، لشغل مناصب رئيس البرلمان ورؤساء اللجان، يتكون المزيد من الرؤى المتبصرة ذات الصلة على أساس تصنيف الجنس.

- وبيّنت دراسات الاتحاد البرلماني الدولي عن المرأة في البرلمانات<sup>8</sup> أنّ اللجان التي تمثل حوافز السياسات "الصعبة" الثلاث الشؤون الخارجية والدفاع والمالية يسيطر عليها الرجال تقليدياً. أما اللجنتان الأخريان التي يتتبعها المؤشر والتي تمثل الحوافز الشاملة لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين فهي أيضاً موضع اهتمام بالنظر إلى مجالات التركيز الخاصة بكل منهما. وعلى الرغم من عدم وجود هاتان اللجنتان في كل برلمان، يدل وجودهما على التزام محدد داخل البرلمان لحماية حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- في بعض البلدان، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد يكون عدد أعضاء المجلس صغيراً جداً. بالتالي، قد لا يكون هناك نظام لجنة أو أنّ نظام اللجنة قد لا تحتوي على التوزيع نفسه بحسب مجالات المسؤولية، كما يُلاحظ في معظم برلمانات العالم. بالإضافة إلى ذلك، في البرلمانات التي يكون عدد الأعضاء فيها صغيراً جداً، قد تؤثر إضافة أو تخفيض شخص واحد أو شخصين من عدد النساء أو عدد أعضاء البرلمان الشباب بشكل كبير في النسبة المئوية الإجمالية لتمثيل هذه الفئات.

### المنهجية

- فيما يتعلق بنطاق "الفئات السكانية"، فيما غالباً ما يمكن أن تتبع البرلمانات الوطنية تمثيل الأقليات والشعوب الأصلية بسبب توافر التعاريف المقبولة دولياً، يدعو المؤشر أيضاً إلى رفع التقارير عن أي فئات سكانية يتم تتبعها، بما في ذلك الفئات المهنية على سبيل المثال.
- ومن المحدودية الواضحة لهذه البيانات الوصفية أنّها تنتظر في أعضاء البرلمان فحسب، تمشياً مع تركيز الهدف 16.7 على اتخاذ القرار. إلا أن بعض البرلمانات يعتبرون من المفيد أن يتم النظر في تكوين مختلف فئات الموظفين ككتبة البرلمان وكتبة اللجان أو الباحثين إلخ.
- من يتولى رئاسة اللجان البرلمانية هو جزء كبير من التوزيع للمقاعد داخل البرلمان. على سبيل المثال، البرلمانات التي لا تضم أعضاء نقل أعمارهم عن 30 سنة لن يتمكنوا من تولي رئاسة أي لجنة تحت هذه السن. وبما أن مقاعد اللجان تُمنح عادةً على أساس الخبرة والأقدمية<sup>9</sup>، يتوقع أن تكون الفئات العمرية الأعلى مشتركة بين رؤساء اللجان ورؤساء البرلمانات.

<sup>8</sup> راجع على سبيل المثال الاتحاد البرلماني الدولي، "البرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية" (2011)، "المساواة في السياسة: دراسة استقصائية للنساء والرجال في البرلمانات" (2008)، "المرأة في البرلمان: 20 سنة في المراجعة" (2016)، "المرأة في السياسة" (2017)

<sup>9</sup> راجع على سبيل المثال "البرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية"، ص.18 (حول رؤساء اللجان: "يتعين على جميع القادة، بغض النظر عن نوع الجنس أن يبرهنوا على قدراتهم قبل أن يبرهنوا عن قبولها كجهات ذات مصداقية وشرعية")

## جمع البيانات

- في الفترات الفاصلة بين مواعيد تقديم التقارير، قد يكون من الصعب الاحتفاظ بمعلومات مستكملة حول نتائج الانتخابات الفرعية التي جرت في دوائر انتخابية لملء الشواغر الناشئة عن وفاة الأعضاء أو استقالتهم
- من سنة إلى أخرى في خلال أي دورة برلمانية (عادة 4 أو 5 سنوات)، قد يقع بعض الأعضاء في فئة عمرية مختلفة عن التي ينظر فيها المؤشر. لهذا السبب ينبغي الإبلاغ عن السن على أنه وقت الانتخاب إلى البرلمان (وفي حالة المتحدثين ورؤساء اللجان، في وقت الترشيح لمنصب معين).

### النهج الموصى به لرصد الإعاقة والفئات السكانية

#### 1) حساسية البيانات المتعلقة بالإعاقة والفئات السكانية

- الجهود المبذولة لتعزيز البرلمانات الشاملة تقترض الاعتراف بالتنوع الإثني - الثقافي<sup>10</sup>. في سياقات معينة، قد يكون وضع الفئات السكانية متغيرًا حساسًا وسياسيًا. على سبيل المثال، تعمل بلدان عدة جاهدة على تقييد أو حظر تحديد المركز الإثني أو الديني من أجل حماية الفئات الضعيفة من السكان أو تثبيط الصراع بين الأعراق. بالإضافة إلى ذلك، تختلف تعريفات الفئات التي تشكل الأقلية اختلافًا كبيرًا بين البلدان. علاوة على ذلك، يوجد مبدأ قوي لحقوق الإنسان يعتبر أن الأفراد يجب أن يتمكنوا من الاختيار أن يحددوا أنفسهم أعضاء أقلية أم لا. فمن من غير المناسب للبرلمانات (أو أي هيئة أخرى) تولي عضوية مجموعة معينة من السكان أو تعيين أعضائها.
- كذلك، يمكن أن تجعل التصورات التمييزية والتحيّز الضمني ضد الإعاقة جمع البرلمانات للبيانات حول هذه الخاصية مسألة حساسة بالقدر نفسه. ويعود ذلك جزئيًا إلى أن برلمانيين من ذوي الإعاقة، كأى شخص آخر، يتمتعون بالحق بالخصوصية وبالتالي ليسوا ملزمون بالكشف عن أي إعاقة. فضلًا عن ذلك، في عدة دول، تدرج المعلومات المتعلقة بالإعاقة تحت مظلة البيانات الصحية، وتُعتبر بالتالي سرية فتمنع إدا البرلمانات من نشر هذه المعلومات حتى على أساس مجهول<sup>11</sup>. ونتيجة لذلك، لا يقوم أي بلد حاليًا بجمع بيانات عن الإعاقة بشكل منهجي فيما بين أعضاء البرلمانات. وكما أشارت وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالحقوق الأساسية إلى أنه فيما يشكل جمع بيانات إحصائية موثوقة ودقيقة تتعلق بتجارب الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات كبيرة، يؤدي غياب بيانات قابلة للمقارنة إلى إعاقة فهم الحواجز التي تعترض المشاركة السياسية<sup>12</sup>.

<sup>10</sup> راجع على سبيل المثال الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تمثيل الأقليات والشعوب الأصلية في البرلمان: نظرة شاملة" (2010)

<sup>11</sup> راجع على سبيل المثال النظام الأوروبي العام لحماية البيانات (GDPR, 2016/679) الذي أدخل تعريفًا واسعًا جدًا للبيانات الصحية ومجموعة من القيود على معالجتها. وأصبح النظام الأوروبي العام لحماية البيانات ساري المفعول في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أيار / مايو 2018

<sup>12</sup> وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالحقوق الأساسية، "الحق في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة: مؤشرات حقوق الإنسان" (2014)



## (2) المحدودية المفروضة على نهج التمثيل الوصفي لتتبع حالة الإعاقة وحالة الفئات السكانية

- خلافاً للجنس والعمر، لن يكون رصد التمثيل الوصفي لأعضاء لبرلمان على أساس الإعاقة أو حالة الفئات السكانية أمراً ممكناً ولا مجدياً.
- نظراً إلى مدى اتساع مفهوم الإعاقة الذي يشمل أنواعاً مختلفة من الإعاقات بدرجات مختلفة من الشدة، من غير الواقعي وغير المبرر أن يُتوقع نسبة تمثيل أحادي في البرلمان. علاوة على ذلك، بما أنّ إحصاءات الإعاقة على المستوى الوطني ليست مستكملة دائماً، ناهيك عن إتاحتها، يمكن أن تكون المقارنة بين حصة الأشخاص ذوي الإعاقة في السكان الوطنيين وفي البرلمان غير سليمة أو صعبة التحديد.
- ثمة شواغل مماثلة فيما يتعلق برصد تمثيل فئات سكانية مختلفة. ففي البلدان التي تتألف شعوبها من فئات متنوعة من السكان (قد يمثل بعضها أقل من 1 في المئة من السكان)، من المستحيل وغير الضروري انعكاس هذه التعددية بدقة في البرلمان.
- لأسباب أخلاقية، يمكن جمع البيانات حول حالة الإعاقة والفئات السكانية لأعضاء البرلمان من خلال الدراسات الاستقصائية الفردية التي تستوفي معايير السرية فحسب. ونظراً إلى أن هذه الممارسة غير معمول بها حالياً، سيجري استكشاف اختبار هذا النهج في المستقبل لتحديد إذا كان مسح 46000 من البرلمانيين في العالم ممكناً.

## (3) اعتماد نهج تدريجي

- نظراً إلى الحساسية المتصورة لجمع البيانات حول حالة الإعاقة والفئات السكانية والشواغل المتعلقة بجودى رصد التمثيل الوصفي وفائدته، يُقترح إجراء تقييم بدلاً من الأحكام الانتخابية والدستورية التي تكفل تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومختلف الفئات السكانية في البرلمانات الوطنية.
- تُعتبر المقاعد والحصص المعينة من بين الوسائل الانتخابية الأكثر استخداماً لضمان تمثيل بعض الفئات في العملية السياسية. وما هو أبعد من ضمان عدد أدنى من المقاعد التي يشغلها الأشخاص ذوو الإعاقة وبعض الفئات السكانية، يدل وجود هذه الأحكام على التزام البلد بالحق بالمشاركة على قدم المساواة في الحياة العامة والسياسية.
- يمكن إيجاد الأحكام المتعلقة بالحصص في دساتير البلدان وقوانينها الانتخابية (أي الحصص المشرعة)<sup>13</sup>. وتُستخدم هذه التدابير الانتخابية لتحقيق تكافؤ الفرص أو التوازن في الوصول إلى السلطة السياسية عن طريق زيادة فرص الوصول إلى عمليات اتخاذ القرار السياسي لبعض الفئات الاجتماعية والديمغرافية. في العام 2010، تضمنت

<sup>13</sup> تقع حصص الأحزاب الطوعية خارج نطاق هذا المؤشر

- دساتير وقوانين أكثر من 30 بلدًا حصصًا انتخابية لمختلف الفئات (الإثنية والدينية على سبيل المثال) التي تتدرج عادةً تحت اسم "فئات الأقليات". وقلة قليلة من البلدان لديها أحكام مماثلة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة<sup>14</sup>.
- إن عدم جدوى النظر في التمثيل الوصفي لا يعني أنه ما من جدوى لإنتاج إحصاءات عن الإعاقة والفئات السكانية في البرلمان، بل إن عددًا إرشاديًا من حالات عجز أعضاء البرلمان عن الإبلاغ الذاتي يمكن أن يساعد الإدارات البرلمانية في جميع أنحاء العام على تلبية احتياجاتهم الخاصة على نحو أفضل. ويمكنه أيضًا أن يوفر معلومات قيمة عن الممارسة الفعلية (وليس الوضع القانوني فحسب) للحق الإنساني في تكافؤ الفرص في المشاركة في الحياة العامة والسياسية. ويمكن لهذه المعلومات، عندما تدعمها أرقام محددة، أن تكون قيمة لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تحاول تحديد الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية والتصدي لها، بما في ذلك المجتمع المدني والدعاة المجتمعيين والباحثين والشركاء في التنمية والمؤسسات السياسية أنفسهم.
  - تمشيًا مع النهج التدريجي المقترح، تم إعداد دراسة استقصائية شاملة (راجع الملحق ومصادر البيانات) لتسهيل عملية جمع البيانات التي رفع البرلمان التقارير عنها ذاتيًا بشأن حالة الإعاقة (باستخدام المجموعة القصيرة من الأسئلة المتعلقة بالإعاقة التي أعدها فريق واشنطن) والفئة السكانية. ويمكن لراعٍ محايد كمكتب الإحصاءات الوطني أو الاتحاد البرلماني الدولي بحد ذاته أن يدير مباشرة هذه الوحدة النموذجية القصيرة التي تتألف من 8 أسئلة المعدة بشكل خاص لأغراض رفع التقارير عن المؤشر 16.7.1 (أ) إلى جميع الأعضاء. والأهم من ذلك أن مقدمة الدراسة الاستقصائية تطمئن المجيبين إلى عدم الكشف عن هويتهم وسريتها، وهو أمر ضروري للتغلب على الإحجام عن الكشف عن المعلومات الشخصية الحساسة.

#### توصيات تتعلق برفع التقارير أيضًا عن تكوين البرلمانات المحلية

فيما ينظر المؤشر حاليًا في البرلمانات الوطنية فحسب، يمكن النظر في توسيع نطاقه في المستقبل ليشمل الهيئات التشريعية في البرلمانات المحلية تمشيًا مع الهدف 16.7 الذي يدعو إلى جعل عملية اتخاذ القرار تمثيلية "على جميع المستويات". وتتمتع المجالس البلدية أو المجالس المحلية بسلطات هامة لاتخاذ القرارات، بما في ذلك القدرة على إصدار القرارات التي تؤثر في حياة مجتمعاتها المحلية. وفي حين أنه من السابق لأوانه اقتراح منهجية عالمية لرفع التقارير عن التمثيل في المجالس التشريعية نظرًا لاختلاف أنظمة جمع البيانات الموضوعية على المستوى المحلي ولعدد من التعقيدات المنهجية (لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى توفير إحصاءات مفصلة للسكان لكل تقسيم إداري بهدف احتساب نسب التمثيل في كل برلمان محلي)، ينبغي تشجيع البلدان على تتبع التنوع في البرلمانات المحلية، باستخدام منهجيات مناسبة لسياقها المحلي. وفيما يتعلق برفع التقارير عن أهداف التنمية المستدامة، يمكن الاطلاع على توصية بإدراج الهيئات التشريعية المحلية في المستقبل في المؤشر

<sup>14</sup> تشمل البلدان ذات الأحكام الدستورية أو الانتخابية التي تكفل تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في البرلمانات أو غندا والهند وأفغانستان ورواندا

16.7.1 (أ) من الملحق 1 من منهجية وضع السياسات المنهجية. ويبقى تحديد راعٍ لهذا الجزء من المؤشر حول الهيئات التشريعية المحلية.

## المنهجية

### طريقة الاحتساب:

- الأعضاء:

يهدف المؤشر 16.7.1 (أ) إلى مقارنة نسبة مختلف الفئات الديمغرافية (حسب الجنس والعمر) الممثلة في البرلمانات الوطنية مع نسبة الفئات نفسها من السكان الوطنيين فوق سن الأهلية.

لرفع التقارير عن المؤشر 16.7.1 (أ)، يجب احتساب نسبتين، ألا وهما:

- نسبة أعضاء البرلمان "الشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون)
- نسبة أعضاء البرلمان الإناث

عند مقارنة نسبتي أعضاء البرلمان "الشباب" و نسبة أعضاء البرلمان النساء مع حصص السكان الوطنيين الذين تبلغ أعمارهم 45 سنة وما دون (للسبة الأولى) والإناث (للسبة الثانية)، من المهم النظر في الفئة التي تبلغ سن الأهلية أو ما فوق. فسن الأهلية، بحكم التعريف، أدنى عمر محتمل لأعضاء البرلمان. بعبارة أخرى، إذا كان سن الأهلية في بلد ما 18 سنة، يكون السكان الوطنيين الذين يتم استخدامهم كأساس للمقارنة للنسبة الأولى (نسبة أعضاء البرلمان "الشباب") السكان الوطنيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 45 (لا بين 0 و 45)، وللنسبة الثانية (نسبة أعضاء البرلمان الإناث) السكان الإناث اللواتي تبلغ أعمارهن 18 سنة وما فوق.

1) لاحتساب نسبة أعضاء البرلمان "الشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون)، تُستخدم الصيغة التالية:

**Ratio 1 = Proportion of MPs aged 45 and below in parliament**

**Proportion of the national population aged 45 and below**

النسبة 1	Ratio 1
نسبة أعضاء البرلمان الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون في البرلمان	Proportion of MPs aged 45 and below in parliament
نسبة السكان الوطنيين الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون	Proportion of the national population aged 45 and below

--	--

(مع سن الأهلية كحد أدنى)

حيث:

- المقسوم هو عدد المقاعد التي يشغلها أعضاء البرلمان الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون مقسوماً على العدد الإجمالي لأعضاء البرلمان
- يمكن احتساب المقسوم عليه باستخدام أرقام السكان الوطنيين على الشكل التالي:

$$\frac{[Size\ of\ national\ population\ < or = to\ 45]}{[Size\ of\ national\ population\ < to\ age\ of\ eligibility]}$$

Size of the national population -

حجم السكان الوطنيين	Size of national population
سن الأهلية	age of eligibility

يمكن تفسير النسبة الناتجة على النحو الآتي:

- 0 يعني لا تمثيل أبداً لأعضاء البرلمان "الشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون) في البرلمان
- 1 يعني تمثيل نسبي تاماً لأعضاء البرلمان "الشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون) في البرلمان
- $1 <$  يعني نقص في تمثيل أعضاء البرلمان "الشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون) في البرلمان
- $1 >$  يعني تمثيل زائد "للشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون) في البرلمان

وفي حين أن نسبة بسيطة من أعضاء البرلمان الشباب ليست قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، تُستخدم النسبة المحسوبة باستخدام الصيغة المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، قد يكون 48 في المئة من أعضاء البرلمان "الشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون) تمثيلاً زائداً للشباب في بلد أ حيث 30 في المئة فحسب من السكان الوطنيين الذين تتجاوز أعمارهم سن الأهلية يندرجون في هذه الفئة العمرية (النسبة =  $1.6 = 48/30$ ). إلا أنه في البلد ب حيث 70 في المئة من السكان الوطنيين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون، يمكن تفسير نسبة 48 في المئة نفسها بأنها نقص في التمثيل (النسبة =  $0.69 = 48/70$ ). في هذا المثال، ليس رقم 48 في المئة قابلاً للمقارنة فيما يتعلق بالسكان الوطنيين (فهو يعني تمثيلاً زائداً في بلد ونقصاً في التمثيل في بلد آخر)، غير أن النسبتين 1.6 و 0.9 قابلتين للمقارنة. فهما تساعداننا على فهم إذا كانت نسبة 48 في المئة من أعضاء البرلمان البالغين من العمر 45 سنة أو ما دون قريبة من التمثيل النسبي لهذه الفئة العمرية من السكان الوطنيين أو بعيدة عنه.

(2) لاحتساب نسبة أعضاء البرلمان الإناث، تُستخدم الصيغة التالية:

$$\text{Ratio 2} = \frac{\text{Proportion of women in parliament}}{\text{Proportion of women in the national population}}$$

(مع سن الأهلية كحد أدنى)

النسبة 2	Ratio 2
نسبة النساء في البرلمان	Proportion of women in parliament
نسبة النساء في السكان الوطنيين	Proportion of women in the national population

حيث:

- المقسوم هو عدد المقاعد التي يشغلها أعضاء البرلمان النساء مقسوماً على العدد الإجمالي لأعضاء البرلمان
- يمكن احتساب المقسوم عليه باستخدام أرقام السكان الوطنيين على الشكل التالي:

*[Size of female national population > or = to age of eligibility]*

*Size of the national population > or = to age of eligibility*

حجم السكان الوطنيين من النساء	Size of female national population
سن الأهلية	age of eligibility
حجم السكان الوطنيين	Size of the national population

ملاحظة: يمكن تحديد المقسوم على 50 في معظم البلدان، بما أن النساء يمثلن عموماً حوالي 50 في المئة من السكان الوطنيين في أي فئة عمرية.

يمكن للنسبة الناتجة أن تكون:

- 0 عندما لا يتم تمثيل النساء في البرلمان
- <1 عندما تكون نسبة النساء في البرلمان أقل من نسبة النساء في السكان الوطنيين

- 1 = عندما تساوي نسبة النساء في البرلمان نسبة النساء في السكان الوطنيين
- 1 > عندما تكون نسبة النساء في البرلمان أعلى من نسبة النساء في السكان الوطنيين

- **المتحدثون:** لا احتساب، بما أن أغلبية البرلمانات ليس لديها متحدث واحد للبرلمان الواحد في البرلمانات الأحادية أو متحدث واحد للغرفة الواحدة في البرلمانات المؤلفة من مجلسين<sup>15</sup>. وتُسجَل الخصائص الشخصية للشخص / الأشخاص الذين يتولون منصب المتحدث (على سبيل المثال، الفئة العمرية والجنس).
- **رؤساء اللجان الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية والدفاع والمالية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين:** لا احتساب، بما أن البيانات المجمعة تشمل خمسة رؤساء لجان فحسب. وتُسجَل الخصائص الشخصية للشخص / الأشخاص الذين يتولون رئاسة هذه اللجان الثلاث (على سبيل المثال، الفئة العمرية والجنس).

#### الاحتساب في الهيئات التشريعية المؤلفة من مجلسين

في الهيئات التشريعية المؤلفة من مجلسين، تُجمع البيانات وتُحتسب بشكل منفصل للوظائف نفسها في كل غرفة.

#### تفصيل:

- الجنس (ذكر / أنثى)
- العمر: الحد العمري من 45 سنة وما دون في وقت الانتخابات لأعضاء الهيئة التشريعية الحالية. أمّا بالنسبة إلى رئيس البرلمان ورؤساء اللجان الدائمة الحد العمري نفسه 45 سنة وما دون في وقت الترشيح لمنصب الرئاسة<sup>16</sup>.
- الإعاقة: لائحة الأحكام الانتخابية والدستورية التي تضمن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة
- والفئات السكانية ذات الصلة بالسياق (على سبيل المثال، الشعوب الأصلية / اللغوية / الإثنية / الدينية / المهنية): لائحة الأحكام الانتخابية والدستورية التي تضمن تمثيل الفئات السكانية المتنوعة في البرلمان.

#### معالجة القيم الناقصة

- على المستوى البلد

<sup>15</sup> في حالات نادرة جدًا، هناك متحدثين أو أكثر للبرلمان الواحد / الغرفة الواحدة. وتوخَّيًا للوضوح والاتساق في التحليل، لا تتضمن هذه البيانات الوصفية احتسابًا لهذه الحالات.

<sup>16</sup> في محاولة لزيادة توافر البيانات وتقليص الفجوات المتعلقة بالسن ونوع الجنس إلى حد أدنى، يتماشى هذا المؤشر مع ممارسات جمع البيانات القائمة لدى الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق بالعمر. ويُعتمد تعريف الاتحاد البرلماني الدولي للشباب الذين تقل أعمارهم عن 45 سنة

لا معالجة للقيم الناقصة (أو المفقودة)

• على المستويين الإقليمي والعالمي

لا معالجة للقيم الناقصة (أو المفقودة)

### المجاميع الإقليمية

يجب احتساب القيمة القابلة للقياس دوليًا التي تجمع النسبتين (راجع قسم "التعليقات ومحدودية المؤشر" أعلاه) حول التمثيل النسبي للأعضاء حسب الجنس والعمر لهذا المؤشر. لا يجري احتساب البيانات الموفرة حول المتحدث ورؤساء اللجان الدائمة الخمسة، التي لا يُعبر عنها بأنها نسب.

في حالة البرلمانات الثنائية، تُحتسب القيمة القابلة للقياس لكل غرفة على حدة.

وفي ما يلي مثال عن احتساب النسبتين وجمعها في وقت لاحق في قيمة قابلة للقياس واحدة:

(أ) النسبة 1: نسبة أعضاء البرلمان "الشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون)

لنعتبر أنه في بلد أ، 30 في المئة من السكان الوطنيين يبلغون من العمر 45 أو أقل (لكنهم يتجاوزون سن الأهلية)، إلا أن 25 في المئة من أعضاء المجلس يشكلون جزءًا من هذه الفئة العمرية:

Ratio 1 = Proportion of MPs aged 45 and below in parliament

Proportion of the national population aged 45 and below

(مع سن الأهلية كحد أدنى)

النسبة الأولى	Ratio 1
نسبة أعضاء البرلمان الذين يبلغون من العمر 45 عامًا وما دون في البرلمان	Proportion of MPs aged 45 and below in parliament

نسبة السكان الوطنيين	Proportion of the national population aged 45 and below
----------------------	---

$$\text{النسبة} = 0.3 / 0.25 = 0.83$$

(1) بما أن أعضاء البرلمان البالغين من العمر 45 سنة وما دون يتم تمثيلهم تمثيلاً ناقصاً في ما بين أعضاء البرلمان بالمقارنة مع نسبة هذه الفئة في السكان الوطنيين. النسبة قريبة من 1 بما أن حصة أعضاء البرلمان "الشباب" ليست بعيدة كثيراً عن الحصة المناظرة من السكان الوطنيين الذين يدرجون ضمن هذه الفئة العمرية)

### (ب) النسبة 2: نسبة أعضاء البرلمان الإناث

لنعتبر أن في البلد أ نفسه، يشغل أعضاء البرلمان النساء 10 في المئة من المقاعد (ولنعتبر أنه يمكننا أن نفترض أنه في البلد أ، تمثل النساء عموماً 50 في المئة من السكان الوطنيين من فئة عمرية معينة).

$$\text{Ratio 2} = \frac{\text{Proportion of women in parliament}}{\text{Proportion of women in the national population}}$$

(مع سن الأهلية كحد أدنى)

النسبة 1	Ratio 2
نسبة النساء في البرلمان	Proportion of women in parliament
نسبة النساء من السكان الوطنيين	Proportion of women in the national population

$$\text{النسبة} = 0.50 / 0.10 = 0.2$$

(1) بما أن النساء يتم تمثيلهن تمثيلاً ناقصاً في ما بين أعضاء البرلمان، إلا أن النسبة هذه المرة أصغر بما أن التمثيل القائم على النوع الاجتماعي في البرلمان بعيداً عن تحقيق المساواة.)



### ج) احتساب الفجوة بين كل من النسبتين و"درجة التعادل" 1

باستخدام المثل أعلاه:

الفجوة 1: نسبة أعضاء البرلمان "الشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون):  $1 - 0.83 = 0.17$

الفجوة 2: نسبة أعضاء البرلمان الإناث:  $1 - 0.2 = 0.8$

ملاحظة مهمة: يُجرى هذا الاحتساب بغض النظر عن إذا كانت النسبتين أصغر أو أكبر من 1، وبالتالي باستخدام قيم مطلقة. على سبيل المثال، نعتبر أن في بلد ما 50 في المئة من أعضاء البرلمان يبلغون من العمر 45 سنة وما دون، إلا أن 35 في المئة من السكان الوطنيين يندرجون في هذه الفئة العمرية. تكون النسبة 1 لهذا البلد  $50/35 = 1.43$ . النسبة أكبر من 1 بما أنه يتم تمثيل أعضاء البرلمان "الشباب" تمثيلاً زائداً. وبالتالي تُحتسب الفجوة 1 على النحو الآتي:

الفجوة 1: نسبة أعضاء البرلمان "الشباب" (الذين يبلغون من العمر 45 سنة وما دون):  $|1 - 1.43| = |0.43 - 1| = 0.43$

ولنعبر أن النساء يشغلن 60 في المئة من المقاعد في بلد آخر. ففي هذا البلد، تكون النسبة 2:  $50/60 = 1.2$ . مجدداً، النسبة أكبر من 1 بما أنه يتم تمثيل النساء تمثيلاً زائداً. تحتسب بالتالي الفجوة 2 على النحو الآتي:

الفجوة 2: نسبة أعضاء البرلمان الإناث:  $|1 - 1.2| = |0.2 - 1| = 0.2$

### د) احتساب متوسط الفجوتين

متوسط الفجوة =  $\frac{\text{الفجوة 1} + \text{الفجوة 2}}{2}$

2

باستخدام المثل الأول المذكور أعلاه:  $[0.17 + 0.8] = 0.485$

2

### هـ) التحويل إلى "قيمة قابلة للقياس" بين 0 و 100

القيمة القابلة للقياس الإجمالية =

باستخدام المثل الأول المذكور أعلاه:  $[100 \times 0.485] = 100 \times 0.515 = 51.5$

يمكن تفسير القيمة القابلة للقياس على النحو الآتي:

- كلما كانت النتيجة أقرب إلى 100، عكس تكوين البرلمان التنوع الاجتماعي في البلاد من ناحية الجنس والعمر (أي أن 100 يعني صورة طبق الأصل عن نسبة النساء والناس الذين يبلغون 45 سنة وما دون في البرلمان والمجتمع)
- كلما كانت النتيجة أقرب إلى 0، قليلاً ما يعكس تكوين البرلمان التنوع الاجتماعي في البلاد من ناحية الجنس والعمر (أي أن 0 يعني أن لا تمثيل للنساء ولا "للشباب" الذين يبلغون 45 سنة وما دون في ما بين أعضاء البرلمان)

### ملاحظات هامة حول تفسير القيمة القابلة للقياس:

*الحاجة إلى النظر في النسب الفردية والقيمة القابلة للقياس الإجمالية.*

يجب أخذ القيمة القابلة للقياس الإجمالية والنسبتين الفرديتين اللتين تتعلقان بالتمثيل القائم على العمر والتمثيل القائم على الجنس بالاعتبار. عندما يقوم بلد ما بأداء تمثيل جيد للتمثيل النسبي لمجموعة واحدة (على سبيل المثال، أعضاء البرلمان "الشباب" في المثل المذكور أعلاه حيث كانت النسبة 0.83) أو يقوم بأداء تمثيل ضعيف أو متوسط للتمثيل النسبي لمجموعة أخرى (على سبيل المثال، أعضاء البرلمان الإناث في المثل المذكور أعلاه حيث كانت النسبة 0.2، لا يجب أن يُعوّض التمثيل الأفضل لمجموعة واحدة التمثيل الضعيف للمجموعة الأخرى. ولا يجب تجاهل التمثيل الأفضل بسبب التمثيل الضعيف الذي يخفّض القيمة القابلة للقياس الإجمالية. في المثل المذكور أعلاه، تُعتبر القيمة القابلة للقياس 51.5 هي قيمة متوسطة: (على مقياس يتراوح بين 0 و 100): تم تعويض النسبة المنخفضة لتمثيل الإناث (0.2) بالنسبة العالية لتمثيل أعضاء البرلمان "الشباب" (0.83). ويخفي هذا المتوسط في القيمة القابلة للقياس 51.5 التمثيل الجيد لأعضاء البرلمان "الشباب" بما أن المستوى الأدنى من تمثيل أعضاء البرلمان الإناث تخفّض القيمة القابلة للقياس الإجمالية.

### *تأثير سن الأهلية للغرف العليا في نسبة العمر والقيمة القابلة للقياس الإجمالية*

فيما يكون سن الأهلية في مجالس تشريعية عدّة مؤلفة من مجلسين أعلى في الغرفة العليا بكثير من الغرفة الدنيا، اعتمد بعض منها على شرط سن متساوٍ أو متشابه لكلا الغرفتين<sup>17</sup>. إلا أنه بغض النظر عن الحد الأدنى لسن الأهلية المحدد للغرف العليا، فإنّ أعضاء هذه الغرف في كل أنحاء العالم أكبر سنًا في المتوسط من أعضاء الغرف الدنيا (راجع الشراكة الجديدة). بالتالي، يرجّح أن يكون لهذه الغرف العليا التي لديها سن أهلية منخفض نسبة منخفضة لأعضاء البرلمان "الشباب". بعبارة أخرى، في الغرف العليا حيث يكون سن الأهلية منخفضًا، من المرجح أن تكون حصة أعضاء البرلمان الذين يبلغون 45 سنة وما دون

<sup>17</sup> في 41 غرفة عليا، يبلغ سن الأهلية 30 عامًا أو أكثر، وفي 7 غيرها يتراوح ما بين 25 و 29. في الـ 26 غرفة متبقية التي يجمع

الاتحاد البرلماني الدولي المعلومات بشأنها، يتراوح سن الأهلية ما بين 18 و 24 سنة. المرجع: الشراكة الجيدة

([https://data.ipu.org/compare?field=chamber%3A%3Afield\\_min\\_age\\_member\\_parl&structure=any\\_upper\\_chamber#bar](https://data.ipu.org/compare?field=chamber%3A%3Afield_min_age_member_parl&structure=any_upper_chamber#bar))

أقل بكثير من النسبة المقابلة للسكان الوطنيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن الأهلية و45 سنة. وتخفض نسبة العمر المنخفضة للغرف العليا التي ليها سن أهلية منخفضة بدورها القيمة القابلة للقياس الإجمالية. وينبغي مراعاة ذلك عند تحديد سياق نسبة العمر والنسبة القابلة للقياس الإجمالية للغرف العليا.

#### مصادر التباين:

لا بيانات مقدره دوليًا لهذا المؤشر

#### المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني:

يرفع الاتحاد البرلماني الدولي مباشرة التقارير بشأن عمر وجنس الأعضاء والمتحدثين ورؤساء اللجان والأحكام الانتخابية والدستورية التي تضمن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومختلف الفئات السكانية في البرلمانات. فالاتحاد البرلماني الدولي يجمع هذه البيانات في قاعدة الشراكة الجديدة بشأن البرلمانات الوطنية (<https://data.ipu.org>).

تحتوي الشراكة الجديدة على بيانات بشأن تكوين جميع البرلمانات الوطنية وهيكلها وأساليب عملها. وقد تم إطلاق الشراكة الجديدة في أيلول / سبتمبر لتكون خلفًا لقاعدة الشراكة بشأن البرلمانات الوطنية التي أنشأها الاتحاد البرلماني الدولي في العام 1996. وتحتوي الشراكة الجديدة على حوالي 450 مجالًا مختلفًا تم تجميعهم أو تحديثهم على فترات متفاوتة بحسب طبيعة البيانات. ويجمع الاتحاد البرلماني الدولي البيانات مباشرة من البرلمانات الوطنية ومن مراجع رسمية أخرى (كالجان الانتخابية). وتُجمع البيانات باستخدام استبيانات ودراسات استقصائية يتم توزيعها عن طريق المجموعات الوطنية للاتحاد البرلماني الدولي (عن طريق الأمين العام للبرلمانات غير الأعضاء. حتى 19 أيلول / سبتمبر 2018، بلغ عدد الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي 177 عضوًا، وهناك 16 برلمانًا وطنيًا آخر غير أعضاء). يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بتجهيز البيانات قبل إدراجها في قاعدة البيانات. ويجري تحديث بعض البيانات يوميًا، فيما يتم تحديث البعض الآخر سنويًا بعد كل انتخاب أو تغيير السلطات الدستورية أو القانونية للبرلمان. وتُدعى البيانات إلى التحقق من بياناتها وتحديثها سنويًا على الأقل.

وما إن يتم رفع منهجية مؤشر أهداف التنمية المستدامة إلى المستوى الثاني، يُعلم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات بأن جزءًا من البيانات التي توفرها تُستخدم لتحقيق أهداف هذا المؤشر، وأنه سيوفر المبادئ التوجيهية المناسبة للمجيبين. بالإضافة إلى ذلك، سيوسع الاتحاد البرلماني الدولي نطاق بياناته لإدراج معلومات بشأن عمر وجنس رؤساء اللجان الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية والدفاع والمالية (تم بالفعل جمع البيانات بشأن رؤساء اللجان الدائمة المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان ضمن نطاق الشراكة الجديدة).

يدعو الإعلان بشأن الانفتاح البرلماني البرلمانات إلى إتاحة المعلومات المتوفرة للجمهور حول "خلفيات الأعضاء وأنشطتهم وشؤونهم، بما في ذلك توفير معلومات كافية للمواطنين لإصدار أحكام مستنيرة بشأن استقامتهم ونزاهتهم وإمكانية تضارب مصالحهم"

وأوصى الفريق الدراسي المعني بـ"تمويل البرلمان وإدارته" التابع للرابطة البرلمانية للكونغرس البرلمانات بوضع استراتيجية إعلامية تفصل كيفية إبلاغ عامة الجمهور بعضوية الهيئة التشريعية.

أوصى الاتحاد البرلماني الدولي في "المبادئ التوجيهية بشأن مضمون وبنية المواقع البرلمانية" بأنه بهدف إعلام الناخبين عن الأعضاء، يجب أن تتضمن المواقع البرلمانية الرسمية البيانات الشخصية للمتحدث الحالي ولائحة بأعضاء ورؤساء اللجان الدائمة بالحد الأدنى الموصى به. وتشكل البيانات الشخصية للأعضاء عنصرًا اختياريًا يحظى بالترحيب الشديد. ويتعهد الدول الأطراف بموجب المادة 31 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بجمع المعلومات المفصلة، بما في ذلك البيانات الإحصائية وبيانات البحوث لإنفاذ الاتفاقية و تحمّل مسؤولية نشر هذه الإحصاءات.

### ضمان الجودة:

تتبع بيانات هذا المؤشر تدابير ضمان الجودة التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي للشراكة الجديدة. وتُجمع البيانات مباشرة من البرلمانات الوطنية. ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي بضبط الجودة وإجراء "فحوصات الصحة" من خلال المقارنة مع السجلات التاريخية للبلد نفسه والمقارنة بين البلدان. في حال وجود أي تناقضات، يتم إجراء حوار مع البرلمان لتوضيح وتصحيح البيانات عند الاقتضاء. بالإضافة إلى ذلك، تُدعى البرلمانات إلى استعراض بياناتها حول الشراكة الجديدة على فترات منتظمة سنويًا على الأقل وبعد الانتخابات.

## مصادر البيانات

### الوصف:

يجمع الاتحاد البرلماني الدولي نقاط البيانات المتعددة المتعلقة بالعنصر الفرعي البرلماني للمؤشر 16.7.1 بالاستناد إلى المعلومات التي تم جمعها في قاعدة بيانات الشراكة الجديدة بشأن البرلمانات الوطنية:

بيانات بشأن سن وجنس الأعضاء والمتحدثين:

يجمع الاتحاد البرلماني الدولي بيانات من أمانات البرلمانات الوطنية على أساس مستمر للشراكة الجديدة. ويوفر المنبر فعلاً بيانات مستكملة ومصنفة حول الوظيفة التالية:

- *الأعضاء*: بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر
- *المتحدثين*: بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر
- *رؤساء اللجان الدائمة بحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين*: بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر

البيانات بشأن عمر وجنس رؤساء اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية والدفاع والمالية:

لا يتم جمع البيانات بشأن عمر وجنس رؤساء اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية والدفاع والمالية حالياً، إلا أنه يتم إدماجها في عملية جمع البيانات القائمة للشراكة الجديدة ما إن يتم رفع هذا المؤشر إلى المستوى الثاني. ويأتي ذلك بناءً على المحاولة الناجحة التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2011 لجمع البيانات المفصلة حسب الجنس لرؤساء اللجان موزعة بحسب مجال الاختصاص (راجع الاتحاد البرلماني الدولي، "البرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية، 2011).

البيانات بشأن حالة الإعاقة ووحالة الفئات السكانية للأعضاء:

في المستقبل القريب، لن يتم جمع البيانات بشأن حالة الإعاقة وحالة الفئات السكانية للأعضاء فرادى. فكما شُرح أعلاه، (1) نادرًا ما تقوم البرلمانات بتعبئة هذه الخصائص بطريقة منهجية، (2) من المرجح أن تجعل الشواغل المتعلقة بالسرية وحماية البيانات عملية جمع البيانات هذه أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا من الناحية القانونية (3) من المرجح أن تكون البيانات بشأن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومختلف الفئات السكانية محدودة الاستخدام المحتمل.

بدلاً من ذلك، يتم جمع لائحة الأحكام الانتخابية أو الدستورية التي تضمن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومختلف الفئات السكانية في البرلمان في قاعدة بيانات الشراكة الجديدة (راجع قسم "المقاعد والحصص المعينة") وتستخدم لرفع التقارير بشأن المؤشر.

في المستقبل، يوصى بأن تأخذ شبكة الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات الوطنية "الدراسة الاستقصائية الشاملة" (راجع الملحق) بالاعتبار. في هذه الدراسة الاستقصائية، يُطلب من كل عضو رفع التقرير الذاتي بشأن (1) مستويات الصعوبة بأداء الأنشطة في خمسة<sup>18</sup> مجالات وظيفية أساسية ألا وهي الرؤية والسمع والمشي والإدراك والاتصال (الدراسة الاستقصائية الشاملة هي نسخة معدلة من المجموعة القصيرة من الأسئلة الموحدة المتعلقة بالإعاقة وضعها فريق واشنطن) و(2) انتمائه إلى مجموعة أقلية قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية أو إلى مجموعة من الشعوب الأصلية أو المهنية تمثيلاً مع مبدأ التحديد الذاتي للأمم المتحدة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية والأقليات.

<sup>18</sup> نصح فريق واشنطن بحذف المجال السادس المتعلق بـ"العناية الذاتية" من المجموعة القصيرة من الأسئلة بشأن الإعاقة، بما أن هذا السؤال لا يلتقط حالات إضافية من الإعاقة بل يعمل أكثر كـ"مؤشر شدة". بالنظر إلى الفئة من السكان التي تستهدفها الدراسة الاستقصائية (أعضاء البرلمان)، اعتُبر هذا السؤال غير ضروري

نظرًا إلى الحساسية المحتملة للإفصاح عن معلومات بشأن الفئات السكانية والإعاقة والإعلان والشفافية تجاه راعي الدراسة الاستقصائية الشاملة قد يريح المجهين. ومن المهم أن يكون الراعي كيانًا محايدًا ومستقلًا عن مؤسسة صاحب العمل وقادرًا على حماية سرية المجهين على الدراسة الاستقصائية. في هذا الخصوص، تُعتبر المنظمات كالاتحاد البرلماني الدولي ومكاتب الإحصاءات الوطنية في وضع جيد لإدارة الدراسة الاستقصائية الشاملة في البرلمانات الوطنية وإجراء تحليل لاحق للبيانات.

## جمع البيانات:

يستخدم الاتحاد البرلماني الدولي الآليات التالية لجمع البيانات:

- استمارات جمع البيانات المرسلة إلى البرلمانات<sup>19</sup>
- الاستعراض الداخلي والتحقق من البيانات التي يحصل عليها الاتحاد البرلماني الدولي من البرلمانات الوطنية
- نشر الاتحاد البرلماني الدولي للبيانات بشأن الشراكة الجديدة

يطبق الاتحاد البرلماني الدولي إجراءات التحقق من البيانات التي وضعتها الشراكة الجديدة، بالإضافة إلى إجراء فحوص إضافية، لا سيما لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.7.1 (أ) قبل تقديم البيانات على المستوى الدولي لرفع التقارير بشأن أهداف التنمية المستدامة.

## توأقر البيانات

الوصف والتسلسل الزمني:

### البيانات حول العمر والجنس

كقاعدة عامة (تقريبًا)، تحتفظ أمانات البرلمانات بالمعلومات الأساسية المتعلقة بكل الأعضاء. وفيما يختلف شكل المعلومات ونطاقها، تتضمن معظمها تاريخ ميلاد أعضاء البرلمان وجنسهم. بالتالي، تُعتبر أمانات البرلمانات المصدر الأساسي للبيانات المتعلقة ببعدي الجنس والعمر لهذا المؤشر.

وينشر الاتحاد البرلماني الدولي نقاط بيانات حول جنس وعمر الأعضاء والمتحدثين ورؤساء اللجان في العدد التالي من البلدان:

- **الأعضاء:** البيانات المفصلة حسب نوع الجنس المتوفرة للبرلمانات في 193 بلدًا، وتنقسم بين الغرف في حالة البرلمانات المؤلفة من مجلسين. وفيما يتعلق بالبيانات المفصلة بحسب العمر، نفذ الاتحاد البرلماني الدولي عملية

<sup>19</sup> في حالة البرلمانات المؤلفة من مجلسين، يتم الحصول على البيانات بشكل منفصل من أمانة كل غرفة، باستثناء عندما تشترك الغرفتين في أمانة / نقطة اتصال

جمع البيانات الأخيرة في العام 2015 في 128 بلدًا في جميع المناطق باستعمال فئات العمر التالية (30 و40 و45 سنة) لإحصاء أعضاء البرلمان "الشباب". (راجع الاتحاد البرلماني الدولي، مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، 2016). وتوفّر قاعدة بيانات الشراكة الجديدة معلومات حول عدد الأعضاء في كل برلمان في خلال عشر فترات إحصائية (العمر ما بين 18 و20 والعمر ما بين 21 و30 والعمر ما بين 31 و40 والعمر ما بين 41 و45 والعمر ما بين 46 و50 والعمر ما بين 51 و60 والعمر ما بين 61 و70 والعمر ما بين 71 و80 والعمر ما بين 81 و90 والعمر ما بين 91 وما فوق)، ونسبة الأعضاء في فئتين عمريتين (45 سنة وما دون و46 سنة وما فوق) وعلى أن يكون عمر 45 سنة الحد العمري لأعضاء البرلمان "الشباب". من 2014 إلى 2017، تم تحديث البيانات حول العمر باستخدام الدراسة الاستقصائية السنوية. من 2018 فصاعدًا، يتم تحديثها بعد كل عملية انتخابية.

- **المتحدثون:** يتوفر جنس وعمر المتحدثين في كل الغرف البرلمانية في 193 بلدًا في الشراكة الجديدة. يتم تحديث هذه البيانات على أساس يومي عند حدوث أي تغيير.
- **رؤساء اللجان الدائمة:** تتضمن الشراكة الجديدة البيانات حول جنس وعمر رؤساء اللجان المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ويتم تحديث هذه البيانات بعد كل عملية انتخابية. علاوة على ذلك، قَدِّمَت دراسات سابقة بيانات حول جنس رؤساء اللجان في 89 غرفة برلمانية، موزعة بحسب مجال الاختصاص (راجع الاتحاد البرلماني الدولي، "البرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية، 2011).
- بالإضافة إلى ذلك، توفّر الشراكة الجديدة معلومات حول سن الأهلية في 190 بلدًا (أي أن سن الأهلية سيكون الحد العمري المذكور أعلاه الذي تتم من خلاله مقارنة الصورة الديمغرافية للسكان الوطنيين مع أعضاء البرلمان). ويطلب ذلك من أجل تعريف السكان الوطنيين الذين يستخدمون كأساس لمقارنة حصة أعضاء البرلمان "الشباب" في البرلمان (راجع النسبة 1). ويتم تحديث هذه البيانات عند حدوث أي تغيير.
- **الإحصاءات السكانية الوطنية:** [قاعدة بيانات التوقعات السكانية في العالم لعام 2017](#) هي أحدث التقديرات السكانية الرسمية للأمم المتحدة<sup>20</sup>.

وتقدم التوقعات السكانية في العالم تقديرات لـ233 بلد ومنطقة. ولا يقدّم حوالى نصف هذه البلدان أو المناطق التقارير بشأن الإحصاءات الديمغرافية الرسمية مع التفصيل الضروري لتحضير التوقعات السكانية المكونة من مكونات أترابية، وبالتالي تعهدت شعبة السكان بالاضطلاع بهذا التقدير بهدف سد هذه الفجوات. وتقدّم هذه التقديرات على فترة خمس سنوات تبدأ بالفترة

---

<sup>20</sup> تصدر شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة تنقيحًا جديدًا كل أسبوعين. ويحل موعد التنقيح الثاني في النصف الأول من العام 2019. كما شرحت شعبة السكان في الأمم المتحدة، تختلف أحيانًا تقديرات التوقعات السكانية في العالم عن الإحصاءات الرسمية بما أن "الإحصاءات الديمغرافية الرسمية تتأثر في التغطية غير الكاملة وانعدام التوقيت والأخطاء في رفع التقارير أو ترميز المعلومات الأساسية. ويأخذ التحليل الذي تجريه شعبة السكان أوجه القصور هذه بالاعتبار ويسعى إلى إنشاء الاتجاهات السكانية السابقة عن طريق حل أوجه عدم الاتساق التي تؤثر في البيانات الأساسية. ويُعتبر استخدام أسلوب الفئة العمرية لإعادة بناء الفئات السكانية الأداة الأساسية لضمان أن تكون الاتجاهات السكانية التي تقدّر ها شعبة السكان متسقة داخليًا. ويساعد توفّر البيانات التي تجمعها برامج الدراسات الاستقصائية الأساسية كالدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية أو الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات على جمع بعض البيانات التي لا تنتجها حاليًا الإحصاءات الرسمية. لمزيد من المعلومات حول المنهجية التي تستخدمها شعبة السكان في الأمم المتحدة لإنتاج التقديرات والتوقعات للتوقعات السكانية في العالم، يُرجى الرجوع إلى المنشور المتعلق بالمنهجية.

الممتدة ما بين 1950 و1955 وتنتهي في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2015. وتُطلب هذه الإحصاءات لاحتساب مقام النسبة 1 (راجع "طريقة الاحتساب")

- لاحتساب "حجم السكان الوطنيين < أو = 45"، يجب اختيار كل الفئات العمرية من 0-4 إلى 40-44 (لسوء الحظ، لا تصدر قاعدة البيانات بيانات أكثر دقة للأعمار الفردية إذا يُستثنى الأشخاص الذين يبلغون 45 سنة من المجموع) للسنة الحالية ولكلا الجنسين مجتمعين.
- لاحتساب "حجم السكان الوطنيين" > سن الأهلية، يجب اختيار كل الفئات العمرية (للسنة الحالية ولكلا الجنسين مجتمعين) من 0-4 إلى فترة الخمس سنوات الأقرب إلى سن الأهلية (على سبيل المثال، إذا كان سن الأهلية 18 سنة، تكون الفترة الأقرب 15-19 وليس 20-24، بما أن الفترة الأولى تبعد سنتين عن سن الأهلية فحسب (أي 20-21)، فيما الفترة الثانية تتخطى سن الأهلية بثلاث سنوات (أي 22-23-24)).

البيانات بشأن التدابير الانتخابية والدستورية التي تضمن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومختلف فئات السكان في البرلمان:

يؤفر قسم "المقاعد والحصص المعينة" في الشراكة الجديدة تفاصيل حول التدابير الانتخابية والدستورية في كل برلمان فيما يتعلق بالنساء والشباب والسكان الأصليين والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الفئات. ويتم تحديث هذه البيانات عند حدوث أي تغيير.

## الجدول الزمني

### جمع البيانات:

يجب جمع البيانات مرة على الأقل كل فترة تشريعية (من المفضّل ضمن فترة 6 أشهر من افتتاح برلمان جديد) إذا كان ممكناً، يجب تحديث البيانات سنويًا. يضمن ذلك في الوقت المناسب النقاط التغيرات في تكوين البرلمان و / أو اللجان الدائمة التي تأتي نتيجة الدورة الانتخابية والانتخابات المبكرة والانتخابات الفرعية التي تجري في دوائر انتخابية مختارة لملء المقاعد الشاغرة نتيجة وفاة أو استقالة أعضاء.

- البيانات بشأن عمر وجنس الأعضاء: يتم تحديثها بعد إجراء كل انتخاب.
- البيانات بشأن عمر وجنس المتحدثين: يتم تحديثها على أساس يومي، عند حدوث أي تغيير.
- البيانات بشأن التدابير الانتخابية والدستورية التي تضمن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومختلف فئات السكان: يتم تحديثها في وقت إجراء الانتخابات.



بالإضافة إلى ذلك، تقوم البرلمانات باستعراض وتحديث كل البيانات سنويًا.

### نشر البيانات:

تُرفع التقارير بشأن البيانات على أساس دولي في نيسان / أبريل من كل سنة، وتقدم لمحة عن الحالة في 1 كانون الثاني / يناير من السنة.

يجري النشر الكامل للبيانات لهذا المؤشر في نيسان / أبريل 2020 بالاستناد إلى البيانات الصادرة في 1 كانون الثاني / يناير 2020.

طوال العام 2019، يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بنشر أجزاء من بيانات هذا المؤشر في قاعدة بيانات الشراكة الجديدة على أساس جدول زمني متتابع. على سبيل المثال، تتوفر البيانات بشأن جنس أعضاء البرلمان فعلاً، فيما قد يبدأ جمع البيانات بشأن عمر وجنس رؤساء اللجان الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية والدفاع والمالية في كانون الثاني / يناير 2018 وتُنشر في قاعدة البيانات بحلول حزيران / يونيو 2019.

## مصدر البيانات

---

تقع مسؤولية توفير البيانات على كل الأبعاد لهذا المؤشر على عاتق الاتحاد البرلماني الدولي. وتتوفر أغلبية أجزاء البيانات التي توفرها البرلمانات الوطنية بالفعل في الشراكة الجديدة. أما نقاط البيانات القليلة المتبقية (بشأن عمر وجنس رؤساء اللجان الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية والدفاع والمالية)، فتُضاف إلى المنصة ما إن يتم رفع المؤشر إلى المستوى الثاني.

## الجهات المّجّعة البيانات

---

تقع مسؤولية جمع كل نقاط البيانات المطلوبة لهذا المؤشر ولاحتساب النسبتين والقيم القابلة للمقارنة على المستوى الدولي لكل غرفة برلمانية في البلاد على عاتق الاتحاد البرلماني الدولي.

## المراجع

---

- Arnesen and Peters, “The Legitimacy of Representation: How Descriptive, Formal, and Responsiveness Representation Affect the Acceptability of Political Decisions”, *Comparative Political Studies* 2018, Vol. 51(7) 868–899.
- Bird, “Comparing the political representation of ethnic minorities in advanced democracies. Annual meeting of the Canadian Political Science Association Winnipeg” (2003)
- Commonwealth Parliamentary Association (CPA)’s Study Group on ‘The Financing and Administration of Parliament’, Zanzibar, Tanzania on May 25-29, 2005, in CPA “Benchmarks for Democratic Legislatures” (2006): [https://agora-parl.org/sites/default/files/cpa\\_-\\_benchmarks\\_for\\_democratic\\_legislatures\\_a\\_study\\_group\\_report\\_-\\_20.12.2006\\_-\\_en\\_-\\_standards.pdf](https://agora-parl.org/sites/default/files/cpa_-_benchmarks_for_democratic_legislatures_a_study_group_report_-_20.12.2006_-_en_-_standards.pdf)
- Congleton, *On the Merits of Bicameral Legislatures: Policy Stability within Partisan Polities* (2012): [https://www.researchgate.net/publication/228527163\\_On\\_the\\_merits\\_of\\_bicameral\\_legislatures\\_Policy\\_stability\\_within\\_partisan\\_polities](https://www.researchgate.net/publication/228527163_On_the_merits_of_bicameral_legislatures_Policy_stability_within_partisan_polities)
- Declaration on Parliamentary Openness (2012): <https://www.openingparliament.org/static/pdfs/english.pdf>
- Eelbode, “Political representation of ethnic minorities: A framework for a comparative analysis of ethnic minority representation” (2010), available from: <http://www.ecprnet.eu/databases/conferences/papers/333.pdf>
- Hague, Harrop, McCormick, “Comparative Government and Politics: An Introduction”, 10<sup>th</sup> Edition, Palgrave, London (2016).
- Heywood, “Politics”, 4<sup>th</sup> Edition, Palgrave Macmillan, Basingstoke (2013).
- Institute for International Law and Human Rights, “Minority Representation in Electoral Legislation” (2009), <http://lawandhumanrights.org/documents/compreviewminorityrepinelectoralle.pdf>
- International IDEA, “Inclusive Political Participation and Representation. The Role of Regional Organizations” (2013): <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/inclusive-political-participation-and-representation.pdf>
- International IDEA, “Bicameralism”, International IDEA Constitution-Building Primer 2 (2016): <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/bicameralism-primer.pdf>
- International Republican Institute (IRI) 2016, *Women’s Political Empowerment, Representation and Influence in Africa: A Pilot Study of Women’s Leadership in Political Decision-Making*: [https://www.iri.org/sites/default/files/wysiwyg/womens\\_political\\_index\\_0.pdf](https://www.iri.org/sites/default/files/wysiwyg/womens_political_index_0.pdf)
- Inter-Parliamentary Union “Equality in Politics: A Survey of Women and Men in Parliaments” (2008): <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/equality-in-politics-survey-women-and-men-in-parliaments>
- Inter-Parliamentary Union “Gender-Sensitive Parliaments” (2011): <http://archive.ipu.org/pdf/publications/gsp11-e.pdf>
- IPU’s “Guidelines for the Content and Structure of Parliamentary Websites” (2000): <http://archive.ipu.org/cntr-e/web.pdf>
- Inter-Parliamentary Union former PARLINE database on national parliaments: <http://archive.ipu.org/parline/parlinesearch.asp>
- Inter-Parliamentary Union New Parline database on national parliaments: <https://data.ipu.org/>

- Inter-Parliamentary Union, “Women in Parliament: 20 Years in Review” (2016): <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/women-in-parliament-20-years-in-review>
- Inter-Parliamentary Union and UNDP, “The representation of minorities and indigenous peoples in parliament: A global overview” (2010) <https://ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/representation-minorities-and-indigenous-peoples-in-parliament-global-overview>
- Inter-Parliamentary Union and UN Women, “Women in Politics” (2017): <https://www.ipu.org/resources/publications/infographics/2017-03/women-in-politics-2017>
- Inter-Parliamentary Union, “Youth participation in national parliaments” (2016), <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/youth-participation-in-national-parliaments>
- Krook & O’Brien, “The politics of group representation: Quotas for women and minorities worldwide” (2010), *Comparative Politics*, 42 (3), 253–272.
- Kreppel in Martin, Saalfeld and Strøm (ed) 2014, *The Oxford Handbook of Legislative Studies*, Oxford University Press.
- Lupu, “Class and Representation in Latin America” (2015), *Swiss Political Science Review* 21(2): 229–236.
- Norton; *Parliament in British Politics*, 2<sup>nd</sup> Edition, Palgrave Macmillan, Basingstoke (2013).
- OECD (2017), *Trust and Public Policy: How Better Governance Can Help Rebuild Public Trust*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264268920-en>.
- Reynolds, “Reserved seats in national legislatures: A research note” (2005), *Legislative Studies Quarterly*, 301–310.
- UNDP, GOPAC, IDB, “Parliament's Role in Implementing the Sustainable Development Goals: A Parliamentary Handbook” (2017). See [http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/parliamentary\\_development/parliament-s-role-in-implementing-the-sustainable-development-go.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/parliamentary_development/parliament-s-role-in-implementing-the-sustainable-development-go.html)
- UN Women, Methodological Note on SDG Indicator 5.5.1b “Proportion of seats held by women in local governments” (October 2017). See <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/metadata-compilation/>
- Zhanarstanova & Nechayeva, “Contemporary Principles of Political Representation of Ethnic Groups” (2015): [https://ac.els-cdn.com/S221256711630243X/1-s2.0-S221256711630243X-main.pdf?tid=ca3281c2-4a09-420d-bf0a-d6c2bf9f0d64&acdnat=1528013894\\_ea1ef6787411661e2bb0d77d7b79acfa](https://ac.els-cdn.com/S221256711630243X/1-s2.0-S221256711630243X-main.pdf?tid=ca3281c2-4a09-420d-bf0a-d6c2bf9f0d64&acdnat=1528013894_ea1ef6787411661e2bb0d77d7b79acfa)

## المؤشرات ذات الصلة

ينظر المؤشر 5.5.1 (أ) في نسبة المقاعد التي يشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، فيما ينظر المؤشر 5.5.1 (ب) في نسبة المقاعد التي يشغلها النساء في الحكومات المحلية. وتنتظر البيانات الوصفية التي طوّرت لهذا الأخير فحسب في

الوظائف المنتخبة في الهيئات التشريعية في الحكومة المحلية، وبالتالي تركّز على الوظائف نفسها التي يغطيها المؤشر 16.7.1 (أ) على المستوى دون الوطني. ويوصي تقرير منهجية وضع السياسات المنهجية للمؤشر الحالي بالبناء على المنهجية التي وُضعت للمؤشر 5.5.1 لرفع التقارير مستقبليًا بشأن المؤشر 16.7.1 (أ) على المستوى المحلي.